PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**28-June-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**267,370**
TITLE :	**Israel Resolves Gas Dispute**
PAGE:	**11**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

صندوق النقد اتّهمها بتعمّد التقليل من عجز موازنتها

إسرائيل تحلّ خلاف الغاز

■ القدس المحتلة – «الحياة»، أ ف ب – تحاول الحكومة الإسرائيلية بكل قواها، الإسراع في عملية استغلال الغاز الطبيعي في البحر المتوسط، من خلال الانحياز إلى مستثمرين أجانب في مواجهة معارضيهم المحليين. واتخذت الحكومة المصغرة برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، قراراً استثنائياً من شأنه وضع حدّ لأشهر من الشكوك إزاء استغلال الثروة الغازية التي تملكها إسرائيل.

وقررت الحكومة المصغرة المكلّفة البتّ في المسائل الحساسة للغاية، أن استغلال هذه الثروة مرتبط بالأمن القومي. وعلى هذا الأساس، فهو لا يخضع للقوانين التي تمنع الاحتكار. وأثارت سلطة مكافحة الاحتكار بلبلة في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، عندما أعلن رئيسها ديفيد جيلو، أنه سينظر في هيمنة «ديليك» الإسرائيلية وشريكتها الأميركية «نوبل إنرجي»، على سوق الغاز.

وتستثمر الشركتان معاً منذ ٢٠١٣، حقل «تامار» للغاز الواقع على مسافة ٨٠ كيلومتراً قبالة مدينة حيفا. وتتعاونان في تطوير حقل «ليفاياثان»، أكبر حقول الغاز في البحر المتوسط الواقع على مسافة ١٣٠ كيلومتراً قبالة سواحل حيفا. ومن المفترض استغلال هذا الحقل عندما تبدأ احتياطات حقل «تامار» بالنضوب.

وساهم حقل «تامار» المخصّص للسوق الداخلية، بنسبة ٠,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٤، و٠,٨ في المئة في ٢٠١٣ وفق المصرف المركزي في إسرائيل. واعتمدت إسرائيل، المعزولة في المنطقة، لمدة طويلة على شحنات الغاز من مصر المجاورة، لكن الشحنات مهدّدة بانعدام الاستقرار في شبه جزيرة سيناء. وتضمن لإسرائيل ثروتها الغازية استقلالية في مجال الطاقة لعقود. ويفترض أيضاً، أن تؤثر الثروة في الموقع الاستراتيجي لإسرائيل التي قد تصبح مزوداً أولاً للغاز للأردن ومصر والسلطة الفلسطينية.

ويقول خبراء إن حجم الرهانات قاد واشنطن إلى التدخل كي تحافظ إسرائيل على التزاماتها إزاء «نوبل إنرجي». وقرر نتانياهو أن يمسك بزمام الأمور، وحصل في أواخر أيار (مايو) على استقالة رئيس سلطة مكافحة الاحتكار والتخلّي عن الوعود الانتخابية لوزير المال موشي كحلون، الذي تعهّد الدفاع عن المستهلكين.

إلى ذلك، اتّهم صندوق النقد الدولي إسرائيل، بالتقليل عمداً من قيمة عجز موازنتها، وفق موقع «غلوبز» الإلكتروني الاقتصادي الإسرائيلي الناطق بالإنكليزية. ونقل الموقع عن الصندوق تأكيده في تقرير: «لو استخدمنا المعايير الدولية للمحاسبة، وشملنا احتساباً للتضخّم في قياس السندات الحكومية، يزيد عن المتوسط بدلاً من أن يقلّ عنه، يكون العجز في الموازنة الإسرائيلية أكبر بنقطة مئوية عن مستوى ٢,٥ – ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية».